E- ISSN : 2571-9742
DM

التكتل الأوروبي ضد الجزائر فيما بين 1815م-1819وتداعياته

مبارك شودار(*)

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط

mobarek.ch@gmail.com

المقرر : أ.د. عبد القادر صحراوي

sahraoui1959@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: **2017/01/15** تاريخ القبول: **2018/03/01** تاريخ النشر: **2018/03/31**

الملخص:

يعالج موضوع التكتل الأوروبي ضد الإيالة الجزائرية في المرحلة الممتدة فيما بين 1815-1819م أهم التحولات العالمية التي طرأت على الساحة المتوسطية ،والتي جاءت نتيجة للظروف الدولية التي أعقبت الثورة الفرنسية ومشاريعها التحررية ،وما نتج عنه من تغيير في الفكر الأوروبي وسياسته تجاه الجزائر العثمانية ،إذ أعلنت الدول الأوروبية عن رغبتها في القضاء على الدولة الجزائرية من خلال توحيد صفوفها وسن العديد من القوانين التي تهدف إلى كبح النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خصوصا ،كما يتطرق الموضوع بشكل مباشر للمؤتمرات الدولية التي ناقشت مسألة النشاط البحري المغاربي وقضية الأسرى الأوروبيين ،وقد ترجمت الأهداف الأوروبية تجاه الجزائر في شكل بعثات دبلوماسية وحملات بحرية عسكرية أبرزها حملة اللورد إكسموث والبعثة الأنجلوفرنسية التي حملت على عاتقها إعلام الجزائر بالقرارات الدولية الجديدة التي تنظم عالم البحار وفق رؤى رسمتها السياسة الأوروبية في مؤتمراتها الدولية ،والتي كان الهدف منها الحد من النشاط الجزائري ومحاولة خلق فضاء أوروبي خالص بعيدا عن الهيمنة الجزائرية .

الكلمات الدالة:

الإيالة الجزائرية ،الدولة العثمانية ،القرصنة ،الأسرى ،مؤتمر فينا ،مؤتمر اكس لاشابيل ،حملة اللورد اكسموث

Abstract:

Addressing the issue of the European bloc against the Algerian territory in the period from 1815 to 1819 the world's most important transformations in the Mediterranean arena, which was the result of international circumstances that followed the French Revolution and its libertarian projects , and the resulting change in the European ideology and policy towards the Ottoman Algeria , as the European nations announced their desire to eliminate the Algerian state through uniting its lines and enactment of several laws which aimed to interrupt the Maghrebian maritime activity in general and Algerian in particular, as the subject directly address international conferences that discussed the issue of the maritime activity of

(*) المؤلف المطابق

E- ISSN : 2571-9742
DM

the Maghreb and the issue of the European prisoners, that have been translated into European targets against Algeria in the form of diplomatic missions and naval campaigns ; notably Lord Exmouth campaign and mission Anglo-French which took it upon themselves to inform Algeria with the new international resolutions that govern the world of the seas according to the visions drawn by European policies in its international conferences, which was intended to reduce the Algerian activity and attempt to create a European space away from the Algerian dominance.

Keywords:
Regency of Algiers, Ottoman Empire, Congress of Vienna, Congress of Aix-la-Chapelle, European coalition

شهدت الإيالة الجزائرية خلال الفترة العثمانية موجة من التحرشات والحملات البحرية، قادتها الدول الأوروبية في فترات مختلفة ومتباينة, بغرض تحقيق أهداف وتحت تأثير عوامل عديدة، إلا أن الإيالة الجزائرية تمكنت من صد تلك الهجمات وأرغمتها على التقهقر والتراجع، وذلك بفضل قوة جهازها العسكري وفعالية أسطولها البحري، حيث امتلكت قوة بحرية رادعة سيطرت بموجبها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وتمكنت بفضلها من فرض سيادتها على الساحة الدولية، وأجبرت الدول الأوروبية على الخضوع لإرادتها ودفعتها للإعتراف بالدور المحوري والريادي الذي تمارسه في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك طيلة الفترة الزمنية الممتدة من القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر الميلاديين.

في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، خضعت العلاقات السياسية المتوسطية إلى إفرازات الثورة الفرنسية وانعكاساتها، والتي حددت إلى حد كبير طبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية والتي اتسمت بطابع الهدوء والتحسن النسبي نتيجة الظروف الداخلية للدول الأوروبية، إلا أنه بنهاية الحروب الأوروبية ووأد المشروع النابليوني في حدود سنة 1815م أعادت تلك الدول نظرتها للعلاقات التي تربطها بالإيالة الجزائرية ,وقد كان مؤتمر فينا بمثابة المنبر الدولي الذي عبرت فيه الدول الأوروبية عن مكبوتاتها تجاه الإيالة الجزائرية وإعلان رغبتها في التخلص من الضغط الذي فرضته عليهم، وأجمع الحاضرون في هذا المؤتمر على ضرورة تهميش دور الإيالة الجزائرية من القضايا المتوسطية، تحت حجة أن الجزائر أحد الأطراف التي أعاقت تطور وازدهار الملاحة المتوسطية، وبذلك يكون هذا المؤتمر أحد المنابر الإعلامية التي صرحت فيها أوروبا علانية عن عداوتها تجاه الجزائر.

E- ISSN : 2571-9742

وفي هذا الشأن قد بحث المؤتمر سبل وطرائق تهميش دور الإيالة الجزائرية خصوصا والإيالات المغاربية عموما من القضايا المتوسطية، ومحاولة إيجاد فضاء متوسطي أوروبي خالص، وقد كان للسير سيدني سميث دور بارز عندما تمكن من إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال المؤتمر وقراراته، وذلك لما استطاع أن يندد بأعمال القرصنة واسترقاق المسيحيين وفق مذكرة قدمها في هذا الشأن إلى المؤتمر، وقد نجح إلى حد كبير في استقطاب المؤتمرين للقضايا التي تخص الأمن المتوسطي والملاحة البحرية، وتمكن بعد ذلك من إيجاد صيغة لتنظيم عمل مشترك أوروبي ضد الإيالات المغاربية، وقد تجسد ذلك فعليا في حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م، ثم البعثة الأنجلو فرنسية التي أعقبت مؤتمر إكس لاشابيل سنة 1819م،ومن خلال هذه البحث سنحاول أن نجيب على الإشكالية التالية :إلى أي مدى ساهمت المؤتمرات الأوروبية في كبح نشاط البحرية الجزائرية وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تجد صيغة عمل مشتركة ضد الجزائر في ظل اختلاف وجهات النظر والأهداف ؟

أولا: أسباب الوفاق الأوروبي ضد الجزائر

1-مسألة القرصنة

يختلف مفهوم القرصنة بإختلاف مفاهيم وتيارات الدول السياسية، فهي نوع من الحروب البحرية ما بين الدول المتعادية مقننة بتنظيم وتقاليد تميزها عن حركة السلب والنهب وقطع الطريق واللصوصية، فهي عبارة عن سفن مسلحة تعمل بإسم حكومة دولة ما مكلفة بمهام ضد سفن وسواحل أعداء مقصودين بالذات. فهي بمثابة حرب مشروعة تتم بواسطة بيان صريح للحرب، وكانت القرصنة والنشاط الإقتصادي مترابطين فهي بذلك ظاهرة استيطان للبحر المتوسط خاصة، باركتها كل الدول لتحقيق الإزدهار والتقدم ورد الإعتداء ومثلت بالنسبة للمسلمين شكلا من أشكال الجهاد البحري.[1]

وبهذا المفهوم الإصطلاحي للقرصنة فإننا نستطيع أن نفند الطرح الأوروبي الذي بالغ في تشويه صورة البحرية الجزائرية ونشاطها خلال العهد العثماني، وما يمكننا قوله أن البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني قامت بدورها وفرضت وجودها في ساحة المتوسط انقيادا لما أملته العقيدة والأعراف الدولية آنذاك.

فسر بعض المؤرخين القرصنة بأنها حرب ذات طابع اقتصادي أو بالأحرى صناعة، إذ هي شكل من أشكال الحرب التجارية تعتمد على التفوق في العتاد الحربي، وهذا النوع من الحروب كان جد مألوف ومعمول به عالميا، والممارسين لهذا النشاط ينتمون إلى ديانات وأصول مختلفة[2] عمروا البحار والمحيطات

E- ISSN : 2571-9742
DM

العالمية بكاملها، ولقد أثار فرسان مالطة الرعب في سواحل شمال إفريقيا لمدة طويلة، وبذلك لم تكن القرصنة اختصاصا إسلاميا كما يدعي الغرب ومؤرخيه[3]، وعلى كل فإن القرصنة بالنسبة للمسلمين هي جهاد بحري تبناه سكان شمال إفريقيا عندما تعرضت سواحلهم إلى الإعتداءات المسيحية.[4]

لقد دار نقاش كبير عن القرصنة وأظهرت دراسات جادة أنه لا يمكن ربط الظاهرة بدين دون آخر أو بحضارة دون أخرى، بل هي ظاهرة كونية مارسها المسيحي والمسلم على حد سواء، ورأى بعض الباحثين في تركيز الأوروبيين على القرصنة المسيحية المعادية للإسلام إرادة ونزعة مدعمة ومدافعة عن مركزية الغرب , وبهذا تدخل كل الكتب التي تدرس القرصنة المعادية للإسلام ضمن نماذج اسطوغرافية ذات دعاية لمركزية الغرب المسيحي، الذي أراد أن يجعل من نفسه النموذج لكل الحضارات، لأن القرصنة المسيحية حسب هذا الطرح ما هي إلا شرطة بحرية كانت تهدف إلى حماية المسيحية من هجومات البربري، فبقدر ما كان الفارس المسيحي يحركه الإيمان والعدالة كان القرصان المغربي تحركه العدوانية والرغبة في السطو وسفك الدماء وابتزاز حقوق الناس، وبهذا يتضح أن ظاهرة القرصنة ليست حكرا على المغاربة، فقد مارسها الأوروبيون أيضا بكل وحشية ويجب أن نبين من الطرف الذي كان سباقا لهذا النشاط، حتى نفرق بين مصطلح القرصنة والجهاد البحري الذي كان رد فعل مباشر ورفضا للهيمنة.

تمكنت الجزائر من إرساء أسس الدولة الجزائرية الحديثة في إطار اتحادي مع الخلافة العثمانية بفضل بعض القادة المتميزين[5]، ولعل هذا القرار كان نتيجة لصد الهجمات المسيحية على السواحل الجزائرية التي احتلت بصفة كاملة من طرف الإسبان، ومن هنا بدأت عملية التحرير للسواحل الجزائرية وتطهيرها من الغزاة.

لم يكن الجهاد البحري الجزائري منذ نشأته في حوض البحر الأبيض المتوسط يهدف إلى الإعتداء والنهب، لكنه كان رد فعل قام به المسلمون ضد القراصنة المسيحيين، الذين كانوا قراصنة حقيقيين يقومون بنهب الشواطئ الإسلامية تحت ستار الإستمرار في خدمة الصليب، وكان هدف الجزائريين الجهاد والدفاع عن وطنهم، وأما العمليات الحربية فكانت موجهة ضد أساطيل الدول التي تعتدي عليهم وتستولي على سفنهم، ولم تكن الغاية من الهجمات على السفن الأجنبية الحصول على الغنائم فقط بل الدفاع عن النفس والذات.[6]

E- ISSN : 2571-9742
DM

هذا ما جعل الأوروبيون يطلقون وصف القرصنة على الجهاد الذي كانت تقوم به البحرية الجزائرية[7], وقد أثارت هذه المسألة اهتماما كبيرا في الكتابات الأجنبية المتعلقة بتاريخ الجزائر في القرنين 17 و 18 م، وقد اقترنت البحرية الجزائرية بأوصاف عدة كاللصوصية، ووصفت الإيالة بوكر القراصنة واللصوص، رغم أن الإيالة الجزائرية قد مارست مثل أي دولة بحرية في الشرق أو في الغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحار والعرف الدولي.[8]

ومعنى ذلك أن القرصنة التي اتهمت بها الجزائر وحدها كانت فيما يبدوا ممارسة عامة شاركت فيها كل الدول البحرية آنذاك، وأن سلوك الجزائريين البحري إنما كان في معظمه رد فعل على اعتداءات الأوروبيين الأجانب .

اتخذت الكنيسة من القرصنة البحرية الإسلامية عامة والجزائرية خاصة وسيلة لتوحيد جهود الدول الأوروبية، وتحقيق الوفاق بينها في أحلاف مقدسة لرسم خارطة جيوسياسية جديدة لأوروبا، تزعمتها بريطانيا العظمى بإعتبارها سيدة البحار، وخصوصا بحكم سيطرتها على جزيرة مالطة ومضيق جبل طارق، واستخدمت الدول الأوروبية القانون البحري الدولي الجديد الذي يمثل قانونا أوروبيا في أساسه، لتطبيق مخططاتها الرامية إلى إلغاء دور الجزائر الدولي القائم على ممارسة الجهاد البحري، فأقرت سياسة التكتل والوفاق من أجـل فرض الهيمنة الأوروبية، وهو الأمر الذي واجهته الجزائر العثمانية من خلال رفع التحدي ومقاومته حتى النهاية[9] وبهذا الشكل أصبحت الجزائر والإيالات المغاربية مهددة من طرف التكتل الأوروبي المتحزب ضدها تحت ذريعة محاربة القرصنة .

2 – قضية الأسرى

واجه الباحثون والمؤرخون المهتمون بتاريخ الجزائر العثمانية مشكل تعداد الأسرى في الجزائر، وهذا الإشكال شأنه شأن إحصاء السكان، إذ لا يمكن التسليم بالتقديرات الرقمية المطروحة سواء بخصوص تعداد السكان أو بخصوص عدد الأسرى المستخرجة من المصادر الأوروبية، إلا أنه في نهاية القرن 16م وبالضبط في سنة 1578م بلغ عدد الأسرى قرابة 25 ألف أسير[10] وخلال القرن 17م ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف أسير[11] لكن مع بداية القرن 18م يلاحظ تراجع لأعداد الأسرى في الجزائر فمن 10 آلاف سنة 1700م[12] إلى 2000 سنة 1738م[13] ثم يتأرجح هذا العدد بين زيادة ونقصان حتى سنة 1830م حيث تتناقض التقديرات بين 500 و 122 أسير.[14]

E- ISSN : 2571-9742
DM

ومن المتفق عليه أن عددهم غير مستقر وغير ثابت، فهو يتزايد ويتناقص من فترة لأخرى تحدده طبيعة علاقات الجزائر بالدول الأوروبية هذا من جهة، ومدى تفوق أسطولها في عرض البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، أما الحديث عن جنسيات هؤلاء الأسرى وانتماءاتهم فقد شكلوا فسيفساء داخل المجتمع الجزائري، حيث كانوا من مختلف الأمم والدول فكان منهم البرتغاليون والإسبان والفرنسيون والإنجليز والفلنديون والهنغاريون[15]،وقد كان بيع وتوزيع المسيحيين الأسرى يساهم في مداخيل الدولة الجزائرية، وقد اختلفت التسميات التي أطلقت على هؤلاء، فبينما اعتبرتهم الكتابات الأوروبية عبيدا كانوا في القاموس الجزائري وكامل الإيالات العثمانية أسرى حرب.

تمتع الأسرى في الجزائر بصفة عامة بحرية نسبية، فقد سمح لهم للاحتفال بأعيادهم وممارسة شعائرهم الدينية، كما خصصت لهم مقبرة خارج باب الوادي لدفن أمواتهم[16]، إلا أن الكتابات الأجنبية قد بالغت في وصف حالة الأسرى المسيحيين بإيالات شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وبهذا الصدد ينقل لنا الراهب دان وصفا مثيرا لحالة الأرقاء المسيحيين بقوله:«... فليست هذه هي المحن التي يعاني منها المستعبدون المساكين في تلك القوادس، لأنهم أيضا يموتون أحيانا بالعطش بعدما يذبلون في هذه الوضعية المؤسفة أياما عديدة...» ويضيف في موقع آخر «... يدفعونهم دوما إلى الإفراط في الإشتغال أكثر من اعتدال حقيقي تتناسب فيه القوة مع التعب بحيث لو لم يخشوا بفقدانهم لمستعبديهم من ضياع المال المستثمر فيهم لتركوهم بكل تأكيد يموتون من شدة الجهد على السماح لهم بأقل قدر من الراحة...».[17]

ويلوح الأب دان في كتاباته على حرص البحرية الجزائرية وشغفها في أسر المسيحيين، ثم يبالغ عندما يصف معاملة الجزائريين للأسرى المسيحيين ونستشف ذلك من قوله: «... كلما ساروا عبر البحر يحرصون دوما على وجود أرقاء مسيحيين على متن مراكبهم، والذين هم في غالب الأوقات البحارة الذين يقودونها وللحظة قبل المواجهة يحبسون جميع المسيحيين ويكبلون الأيدي والأرجل أربعا بقضبان حديدية كبيرة تتدلى منها الأصفاد، وهو ما يبدوا لهم وسيلة أكثر يسرا للتخلص من خشية قيام بعض الأرقاء بالتمرد عليهم أثناء النزال، وإذا ما حدث وأصبحوا أسياد السفينة التي هاجموها يأخذون منها كافة المسيحيين على الفور...».[18]

وقد حذت الكتابات الأجنبية الأخرى حذوى الأب دان وأيدته في طرحه، لتحقيق هدف منشود من وراء ذلك وهو دفع المسيحيين لتوحيد جهودهم ضد الجزائر، ومن بين هذه الكتابات تلك التي ذكرت

E- ISSN : 2571-9742
DM

قيام السلطات المغاربية بتعذيب الرهبان وقتلهم[19]، وكان أغلب هذه القصص المبالغ فيها من نسج الخيال وذلك قصد الوصول إلى أحد الهدفين وهما:

تشويه الإسلام والمسلمين وقوتهم العسكرية لإستجداء العطف وإثارة الحمية الدينية لتكون التبرعات أكثر ودائمة، الأمر الذي جعل بعض الباحثين الأوروبيين الموضوعيين إلى حد ما يستنكرون مثل هذا القص الخرافي، وقد تصدى لهؤلاء بالانتقاد الفرنسي لوجي دوتاسي "laugie de Tassy" عام 1724م حيث أنكر على رجال هذه التنظيمات الدينية المتعصبة والمغرضة مثل هذه الدعايات المفضوحة والمبالغ فيها، كما وضح بعض الباحثين الأجانب بأن الأتراك العثمانيين المشار إليهم من طرف رجال الدين ليسوا بهذه البشاعة من اللاإنسانية التي تحكمها قوانين، محذرين من كل هذه القصص المسمومة التي يفتعلها رجال الدين ضد المسلمين الأتراك العثمانيين والجزائريين، وبرروا ذلك إلى طمعهم الشره في الحصول على المزيد من التبرعات المالية.[20]

وقد فند بعض الباحثين الأجانب هذه الأطاريح المغرضة بقولهم:«...أن المغرب منذ فجر الإسلام حتى القرن الماضي غالبا ما كان يأوي ضمن دوله ومجتمعاته عناصر وفئات وجاليات من مختلف الأقطار الأوروبية وخاصة من البلاد المتوسطية، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، ويمكن أن نقول بأن هذا الوجود لم يكن ينطوي على أي مظهر أو علاقة استعمارية...»[21] ،كما قدم وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر حقيقة عن الأسرى المسيحيين في الجزائر وبين ظروفهم وحالتهم فيها إذ يقول: «... كانت سلطات الإيالة دائما تحميهم من الأذى ومن سوء معاملة الأهالي، وإنه لمن الإنصاف القول بأن حالتهم هنا لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الذين يقعون في أيدي البلدان المسيحية المتحضرة، والأشغال التي كان يطلبها إلى الرجال القيام بها لم تكن مفرطة المشقة، والأسرى الذين يجدون كفيلا لهم يضمن عدم هروبهم كان يسمح لهم بحرية الخروج إلى حيث يريدون...».[22]

والحقيقة أن الأسرى المسيحيين في الجزائر قد عوملوا وفق الإطار العام الذي كفله الدين الإسلامي للأسرى منذ زمن بعيد، ولم يحيد حكام الجزائر عن هذه القاعدة طوال الحكم العثماني وذلك بإعتراف الأسرى المسيحيين أنفسهم، والجدير بالملاحظة هو السكوت شبه التام من طرف المصادر العربية عن وضعية الأسرى الجزائريين في السجون الأوروبية[23]، وكذا عن وضعية العذاب والتشريد التي كان يتعرض لها الجزائريين خاصة والمسلمين عامة على أيدي قراصنة ولصوص البحر المالطيين والإيطاليين والإسبان والفرنسيين.[24]

E- ISSN : 2571-9742
DM

استغلت الجمعيات المسيحية الأوروبية وأطراف أخرى فرصة انعقاد مؤتمر فينا 1815م لتندد بأعمال القرصنة الجزائرية ووضع الأسرى المسيحين وتضمنت مذكرة سيدني سميث المقدمة للمؤتمر إلحاح هذا الأخير بوضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين بقوله: «... ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لاننتبه إلى الساحل الشمالي في هذه القارة الذي يقطنه الأتراك، الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدمونهم في جدف سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل إنما تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة...».[25]

شكل موضوع الأسر إحدى القلاع الشائكة بين الدول الأوروبية والإيالة الجزائرية، رغم أنه تقليد قديم وجد وتبلور وفق الحروب والصراعات وخضع للتطورات التي كانت تشهدها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في العصور الحديثة، وتمكنت هذه القضية من لعب دور أساسي وجوهري في سياسة بريطانيا الخارجية بعد مؤتمر فينا، حيث كانت أحد الذرائع الأساسية لحملة اللورد إكسموث[26] وهو ما تجلى واضحا في مفاوضاته ومعاهداته مع الجزائر أثناء تجريده حملته عليها.

ثانيا: مظاهر التكتل الأوروبي ضد الجزائر

-المسألة الجزائرية في مؤتمر فينا 1815م

كانت معظم الدول الأوروبية وأمريكا في نهاية القرن 18م تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية إلى إيالة الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط[27]، ومع بداية القرن 19م دعمت الجزائر أسطولها الحربي حتى أصبح يحتل مكانة مرموقة بفضل عدد سفنه وقطعه وقادته الأكفاء مثل الرايس حميدو، ومن ثم تضاعف النشاط البحري مستهدفا جميع الأساطيل الأوروبية المعادية للإيالة الجزائرية، خاصة وأن أوروبا كانت مشغولة بحروب نابليون التي أضعفت قواها، فلم تعد تفكر إلا في التخلص من براثين الإمبراطورية الفرنسية، وحينما انتصر الحلفاء أعادوا أسرة آلبوربون إلى الحكم في فرنسا.

وراحوا يبحثون عن كيفية يحافظون بها على الإنتصار، فكلفوا إمبراطور النمسا بتوجيه دعوات لمثلي سائر الشعوب الأوروبية التي شاركت في الحرب لحضور مؤتمر دولي يعقد في فينا، وهذا المؤتمر في معناه الواسع كان انتصارا للرجعية والملكية في أوروبا، والذي يهمنا منه هو أن المؤتمرين قد ناقشوا

E- ISSN : 2571-9742
DM

فيما ناقشوا وضع حد لتجارة الرقيق في شمال إفريقيا[28]، ومطالبة الجزائر بالذات بالكف عن محاربة جيرانها.[29]

اجتمع مندوبو الدول الأوروبية في مؤتمر فينا لتنظيم المسائل الأوروبية، وطبيعي أن يستطرد الحديث إلى المسائل التي تمس أوروبا في خارجها، ومن هذه المسائل مسألة نقل العبيد من القارة الإفريقية وبيعهم في أسواق الرقيق، واستغل بعض المندوبين بحث هذه المسألة لإثارة مسألة أخرى إدعوا أنها متصلة بها وهي أسر السفن المغربية للسفن المسيحية واسترقاق الملاحين والتجار المسيحيين[30]، وقد أثير موضوع الجزائر في مؤتمر فينا في مناسبتين الأولى عندما طالب فرسان مالطة بمنحهم أي مقر في البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال إفريقيا بصفة خاصة[31]، والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق[32] ورغبة المؤتمرين في تحرير الأسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالمغرب، وكان اهتمام مؤتمر فينا بهذه المسائل هو عبارة عن خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين، وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولي.

اهتم الأميرال سيدني سميث بالموضوع وقدم مذكرة لمؤتمر فينا طالبهم فيها بضرورة وضع حد لأعمال القراصنة، وذلك بقيام عمل أوروبي جماعي وتحطيم حكومات الدايات وإقامة حكومات أخرى مكانها، وأظهر اندهاشه من أن الدول الأوروبية تعتني بإلغاء تجارة الرقيق الأسود وتترك في نفس الوقت مسلمي شمال إفريقيا يأسرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف في السفن[33]، وأهم ما جاء في تقريره نذكر: «... ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل شمال إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه القارة الذي يقطنه الأتراك، الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدموهم في جدف سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحارا ما في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لإعتداءات القراصنة».[34]

كما قدم سيدني سميث الوسائل الكفيلة للقضاء على القرصنة المغاربية، كما وجه الأنظار خاصة إلى داي الجزائر الذي اتهمه بأنه لا يعترف بسيادة السلطان العثماني، ودعا الدول الأوروبية إلى القيام بعمل مشترك ضده، وأكد لهم أنه ليس في هذا العمل اعتداء على سيادة السلطان بل تأكيدا لهذه السيادة في نظره[35]، ولإثارة المشاعر العدائية عاب سميث على الدول الأوروبية الإتاوات التي تدفعها للداي، وأشار

E- ISSN : 2571-9742
DM

إلى أن فرسان مالطة لن يستطيعوا وحدهم القضاء عل القرصنة المغاربية، فالأمر يحتاج إلى إجراءات أشد، وهذا العمل المشترك العسكري والدبلوماسي الذي يدعوا إليه سميث لن يكون الغرض منه سوى جعل أوروبا في مأمن عن العدوان في رأيه، ويكفي لذلك في رأيه أن تقوم أوروبا بتحطيم الحكومات المغاربية القائمة وتقيم مكانها حكومات ترعى مصالح التجارة وتنسجم مع بقية دول العالم.[36]

والمتمعن للعلاقات الدولية في وقتنا المعاصر أي في مطلع القرن 21م يبصر جيدا أن هذا المبدأ قد سيطر على فكر الغرب وإيديولوجيته تجاه الشرق، وأصبح كمبدأ أساسي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في علاقاتها الدولية، حيث كثيرا ما تحزبت الو.م.أ وأوروبا إلى تفكيك دول لم تساير شروطها ومصالحها وأقامت مكانها حكومات تابعة لها تنفذ سياستها وفق قرارات منتهجة وأهداف مرسومة.

اقترح سميث على المؤتمرين في فينا طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر بصفة خاصة والإيالات المغربية تونس وطرابلس الغرب بصفة عامة على التخلي عن نشاط القرصنة، تمثلت الطريقة الأولى في تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغاربية ومنع السفن الحربية الخروج من موانئها، أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال، وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[37]، وبعد مداولات ومناقشات أجمع الحاضرون على ضرورة القيام بعمل مشترك للقضاء على حكومة الدايات وإيجاد حكومة محلية تحترم القوانين الدولية[38]، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تشعر بنشوة الانتصار على نابليون في معركة واترلو 1815م وأصبحت بعد ذلك سيدة البحر الأبيض المتوسط، فأوكل إليها المؤتمر في هذا الشأن اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحطيم القرصنة المغاربية.[39]

تحصلت بريطانيا على الشرعية الدولية التي خولها لها مؤتمر فينا ومكنتها منها قوتها العسكرية المتمثلة في الأسطول البحري الرادع، وأصبح لها الحق في شن هجمات بحرية عسكرية على الإيالات المغاربية، بحجة القضاء على القرصنة وتحرير الأسرى المسيحيين، وانطلاقا من هذه المكانة الدولية جهزت نفسها للقيام بحملتها على الجزائر سنة 1816م.

لقد كان لمؤتمر فينا انعكاسات خطيرة وقاسية على نيابات الشمال الإفريقي، وذلك لما أسفر عنه هذا المؤتمر، وقد شكل أحد الملتقيات الدولية التي حدت من النشاط البحري الجزائري والمغاربي، مما جعل

E- ISSN : 2571-9742

بعض المؤرخين يعتقد أن الحرب الجزائرية الأوروبية التي استمرت ثلاثة قرون قد وضع مؤتمر فينا نهاية لها وذلك بعد تمكن الأوروبيين من الانتهاء من حروبهم الداخلية والتفرغ لحرب الجزائر

2-حملة اللورد اكسموث على مدينة الجزائر **1816**.

بادرت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دولي بلندن سنة 1816م بهدف النظر في قضية القرصنة المغاربية، ولكنها لم تتوصل إلى قرار نهائي لإختلاف أهدافها ومواقفها حول كيفية قمع القرصنة المغاربية، إلا أن إنجلترا وهولندا اتفقتا على شن حملة عسكرية ضد الجزائر[40] ، ومن خلال هذا التحالف أرادت بريطانيا أن تثبت الشرعية الدولية لحملتها عن طريق تحالفها مع هولندا، وهذا خلافا لما كان سائدا في الكتابات التاريخية أن الحملة البريطانية الهولندية على الجزائر كانت بمحض الصدفة عندما التقى الأسطول البريطاني بالهولندي في مضيق جبل طارق، والواقع أن الحملة المشتركة كانت بتنسيق وتخطيط سابق، وهذا ما أكدته أحد الوثائق التاريخية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري.[41]

بعد اكتساب إنجلترا للشرعية الدولية لحملتها وأهدافها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي خولتها لها المؤتمرات الدولية بادرت إلى إرسال تقرير إلى الدولة العثمانية تشكوا فيه من تصرفات أوجاقات الشمال الإفريقي، وتطالبها فيه بوضع حد للتصرفات السيئة، وفي حال عدم قيامها بعمل جاد فإن كافة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ستعمد إلى اتخاذ إجراء قاسي ضد نيابات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وكان موقف الدولة العثمانية من هذا التهديد أن أجابت بحيادها في حالة قيام حرب بين تلك الدول و أوجاقات الغرب.[42]

وهكذا فإن قيام الصلح أو الحرب غدا حرا وبإمكان كل الدول التصرف في شكل مستقل[43] ، وبهذه السياسة نجحت بريطانيا في تحييد الدولة العثمانية من النزاع الذي سينشب بين إنجلترا والجزائر، وفي إطار الإستراتيجيات العسكرية ولضمان نجاحها أوفد اللورد إكسموث بعض الجواسيس العسكريين الذين يعرفون جيدا تحصينات مدينة الجزائر[44]، واستطاعوا أن يزودوه بمعلومات دقيقة بطبيعة التحصينات ونظام الدفاع بمدينة الجزائر ونقاط قوتها وضعفها، وقد قام النقيب ويرد" warde" والضابط زيقل" ziewgel" بدور حاسم وفعال في هذا المجال[45]، وبعد إقامة الإستعدادات اللازمة خاصة العسكرية وتجهيز السفن البحرية ومعداتها بادرت هذه الأساطيل إلى التمركز في جزيرة مالطة، وهذا ما أشار إليه القبودان محمد خسرو ّ في رسالته إلى السلطان العثماني بقوله: «... لقد انتشر الخبر منذ حين أن أسطولا

E- ISSN : 2571-9742

وعساكر في حالة استعداد في جزيرة مالطة وعلى السواحل الأجنبية، نطلب من حضرة سلطاننا أن يرسل أوامره إلى كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بواسطة الأميرال حسين ليكونوا يقظين...».[46]

بعد هذه الإجراءات والإستعدادات من طرف الدول الأوروبية المتحالفة ضد الجزائر، بادرت هولندا إلى إرسال أسطولها إلى الجزائر في شهر جويلية 1815م قصد تجديد معاهداتها مع الجزائر، ولكن الداي عمر باشا رفض التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الإتاوات المتأخرة[47]، ومما يؤكد طرحنا القائم على أن حركة الأسطول الهولندي في البحر الأبيض المتوسط كانت باتفاق مع الأسطول البريطاني هو أن هولندا عرضت على الداي تجديد معاهدة السلام التي تربط بين البلدين بواسطة القنصل البريطاني[48]، كما أن الفترة الزمنية التي أعقبت المفاوضات الجزائرية الهولندية إلى مجيء الأسطول البريطاني كانت تبدو أنها تنذر بحركة غير معتادة، وفي ظل هذه الظروف وتعطل المفاوضات الجزائرية الهولندية ظهر الأسطول الإنجليزي في ميناء الجزائر.[49]وبهذه الإجراءات السياسية والعسكرية قد تمكنت بريطانيا من رسم خططها وتدابيرها تجاه الجزائر وذلك على المستوى السياسي بإقامة تحالفات سياسية دولية وتحييد الدولة العثمانية في حربها، أو من خلال الإطلاع على تحصينات الجزائر ومعرفة نقاط قوتها وضعفها، وبعد إتمام الترتيبات اللازمة رسى الأسطول البريطاني قبالة الشواطئ الجزائرية بقيادة اللورد إكسموث ،ولا يسمح لنا المقام بأن نتطرق لهذه الحملة ومجرياتها في هذا البحث لكن سنعرج على بعض إنعكاساتها الإقليمية والدولية.

ساهمت حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على مدينة الجزائر في إنهاء أسطورة الجزائر سيدة البحر الأبيض المتوسط، هذه الأسطورة التي سيطرت على تفكير الأوروبيين مدة من الزمن، بحثوا خلالها سبل وطرق إنهاء هذه القوة الرادعة والمهددة للحوض الغربي للبحر الأبيض للمتوسط ومحاولة تقويض أركانها، فكانت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م معبرة عن طموحاتهم ومحققة لآمالهم وذلك من خلال الإنعكاسات التي خلفتها والتأثيرات التي أحدثتها.

توالت المؤتمرات الأوروبية بعد التخلص من الخطر النابليوني لتنظيم الهيمنة الدولية الجديدة، وقد كان الوعي بأهمية هذه المؤتمرات في إسطنبول أقوى منه في الجزائر، فمنذ 1817م لم يفتأ العثمانيون يضغطون على الجزائر لكي تتوقف عن العمليات البحرية، وفي رسالة من السلطان إلى الداي حسين أكد السلطان العثماني فيها أن القرصنة مخالفة للشريعة الإسلامية، وأمر الداي بأن يتوقف عن عصيان الأوامر وأن يضع حدا نهائيا للقرصنة[50]، وإذا كان السلطان العثماني قد ألح على ضرورة الإمتثال للإرادة

E- ISSN : 2571-9742

الأوروبية فإن ذلك يعود إلى وعي السلطان بالقدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية وفقدانها لحيوية أسطولها بعد حملة اللورد إكسموث، الذي تمكن حسب بعض الشهود من حرق 14 سفينة وقد عبر عن هذا العدد بقوله «... أحرق جميع سفن الجزائر...»[51] وإن كان التعبير مجازي أو حقيقة فإنه يعبر في مضمونه عن هلاك الترسانة البحرية الجزائرية، وفي دراسة أخرى أكدت أن عدد القطع البحرية الجزائرية قد بلغ 30 قطعة سنة 1815م[52]، وبذلك نؤكد على فقدان نصف الترسانة البحرية الجزائرية جراء هذه الحملة، وهذا الحجم كفيل بتقلص حجم النشاط البحري الجزائري وانهياره.

3- القضية الجزائرية في مؤتمر إكس لاشابيل 1818م

كان من نتائج مؤتمر فينا 1815م تكوين إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف المقدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية، وظهور نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار لأوروبا، كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته.[53]

ولما كانت مسألة أمن البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا التي نالت اهتمام الدول المسيحية بزعامة إنجلترا منذ عقد مؤتمر لندن في 1816م، غير أنها لم تؤد في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خصوصا رغم تراجعه بصورة واضحة، فالجزائر قد تمكنت من بناء أسطولها رغم أنه لم يصل إلى مستوى البحرية الجزائرية قبل حملة اللورد إكسموث، وتجدد نشاطه من جديد الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر اكس لاشابيل في جنوب ألمانيا في 1818م، حيث انضمت فرنسا هذه المرة إلى الحكومة الدولية التي أصبحت تضم كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا إضافة إلى كل من النمسا وبروسيا، واتفقت هذه الدول على تفتيت الإمبراطورية العثمانية.[54] ازداد الخلاف بين الدول الأوروبية وضوحا عندما أعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في هذا المؤتمر الدولي، وأظهرت روسيا ميلا للاشتراك في القوة الأوروبية الرادعة للإيالات المغاربية، مما أثار مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا، وكان من بين العوامل لهذا التخوف مد روسيا بكل ثقلها في البحر الأبيض المتوسط[55] واقترحت النمسا إعادة تأسيس منظمة فرسان القديس يوحنا في جزيرة ألبة ويعهد إليه مهمة طرد العثمانيين من الجزائر باعتباره قوة دولية.[56]

أفضى المؤتمرون في النهاية بعد محادثات ونقاشات حادة إلى توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818م جاء فيه «... اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكول على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي

E- ISSN : 2571-9742
DM

سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغاربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا من مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكونا لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات أن يوجها إليها إنذارات جديدة، بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يقلق التجارة السلمية ستكون له آثار، تحسن الإيالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه، وتحتفظ البلاطات الخمس بحقها في تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية نتيجة لاستمرارها في ممارسة القرصنة، من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوربية باتخاذ إجراءات حاسمة...».[57]

وبعد مداولات المؤتمر الدولي تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق نتيجة عملية بتكليف كل من فرنسا وبريطانيا للقيام بهذه المهمة، بداية بتوجيه إنذار إلى حكومات الإيالات المغاربية، ويحمل هذا الإنذار في طياته كف الجزائر عن استعباد المسيحيين وممارسة القرصنة مع تهديدها باستخدام القوة.

عبرت المؤتمرات الأوروبية التي إنعقدت في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي و بالضبط في الفترة الممتدة من 1815إلى غاية 1819عن نقلة نوعية في تفكير الدول الأوروبية في علاقاتها الخارجية خاصة مع الإيالة الجزائرية ،إذ شهدت الجزائر منذ هدا التاريخ تحزبا أوروبيا ضدها عمل جاهدا من أجل تهميشها من القضايا المتوسطية و محاولة إنهاك قدراتها الدفاعية وأمام هذا الواقع الجديد الذي إستهدف أمن الجزائر و دورها المحوري في البحر الأبيض المتوسط، وجدت الجزائر نفسها منعزلة عن أي مساندة خارجية تعيد بها توازن المعادلة المتوسطية .لقد نجحت الدول الأوروبية من خلال مؤتمراتها الدولية من إيجاد صيغة عمل مشتركة كان الهدف منها وضع حد للنشاط البحري المغاربي عموما والبحرية الجزائرية خصوصا ،ورغم أن التوصيات التي خرجت بها أوروبا فيما يخص النشاط البحري كانت متعارضة مع الأعراف الدولية التي سادت زمنا من الوقت في عالم البحار إلا أنها طبقت وفرضت كقانون دولي جديد في عالم البحرية ،ووجدت الجزائر نفسها مضطرة لتساير الوضع الدولي الجديد في ظل تراجع إمكانياتها العسكرية وهيبتها الدولية .

لقد كان للتكتل الاوروبي ضد الجزائر بالغ الأثر على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي ،إذ لاحت في الأفق بوادر انهيار الحكم العثماني في الجزائر وذلك نتيجة اشتداد موجة الحملات العسكرية والبعثات التهديدية التي استهدفت الجزائر عقب سنة 1815م، والتي كان أبرزها حملة اللورد إكسموث التي كسرت جناح البحرية الجزائرية سنة 1816م، وبهذا الإنكسار بدأ العد العكسي

E- ISSN : 2571-9742
DM

للإيالة الجزائرية نحو التقهقر والفشل ،ومما زاد الأوضاع سوءا حيثيات معركة نافرين 1827 والتي أعلنت عن انهيار الاسطول الجزائري ،وفي ظل هذه الظروف الحرجة وجدت الجزائر نفسها تتخبط في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعيه لعل أبرزها التنافس الفرنسي الإنجليزي عليها ،ورغم المحاولات التي بذلت من طرف الدايات المتأخرين لتجاوز مرحلة الخطر إلا أنها باءت بالفشل لأنها جاءت في وقت متأخر تطورت فيها الأوضاع العامة للإيالة نحو الأسوء

أوضحت الاحداث السالفة الذكر أن الجزائر كانت المستهدف الاول من قبل الحكومات الأوروبية وذلك نظر لمكانتها الدولية وهيبتها العالمية ،ورغم دورها الفعال في عثمنة الفضاء المغاربي تونس وطرابلس الغرب وجهودها العسكرية في الحروب العثمانية ،إلا أنها وجدت نفسها وحيدة أمام التحديات العالمية الجديدة ،ورغم مظاهر التبعية الروحية للدولة العثمانية إلا أن هذه الاخيرة لم يكن لها موقفا في مستوى التحدي الجديد ،إذ اقتصر دورها على البعثات الدبلوماسية وتبادل الأخبار العسكرية وهو موقف لايمكن أن يحول بين عزم الدول الأوروبية وسياستها في القضاء على الإيالة الجزائرية

الإحالات:

[1] -Belhamissi (Moulay), Marine et marins D'Alger 1518-1830, T3, Alger, Bibliothèque Nationale Algérie, 1996, p93.

[2]- Belhamissi (M), Histoire de la marine Algérienne1516-1830, Alger, Enal, 1983, p 67.

[3] -Père (Dan), Histoire de Barbbarie et de ses corsaires, Paris, seconde édition, 1646, p300.

[4]– بليل رحمونة: دور العمل البحري في إقتصاد الايالة الجزائرية خلال القرن الثامن عشر ،مجلة الحوار المتوسطي ،ع2،دار الاصول للطباعة والنشر سيدي بلعباس ،الجزائر ،2010، ص19.

[5]- Kadache (Mahfoud) , L'Algérie durant la période Ottomane, OPU, Alger, 1991, p18.

[6]– فاطمة الزهراء سيدهم: "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، **مجلة كان التاريخية**، ع13، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مصر، 2011، ص27.

[7]- *Pere (D), op.cit, p300.*

[8]– بن جبور محمد: البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني ،مجلة عصور ع12–13،جامعة وهران ،الجزائر 2008، ص111.

E- ISSN : 2571-9742

[9]– محمد العربي الزبيري: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، **مجلة الأصالة**، ع12، الجزائر، 1973، ص124.

[10]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519–1830،دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 ، ص95.

[11]– حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،ط1،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 ، ص 69.

[12]– وليم سبنسر:الجزائر في عهد رياس البحر ،تعريب وتقديم عبد القادر زبادية ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2006 ، ص157.

[13]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية،دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،ط1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،2000، ص569.

[14]– حنفيفي هلايلي: المرجع السابق، ص69.

[15]- Belhamissi(M), Alger L'Europe et la guerre secrète 1518-1530,Alger, édition Dahlab, 1999, p43.

[16]– أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص203.

[17]– حسن أميلي: "معاملة الأسرى المسيحيين في كتاب بربارية وقراصنتها للأب بيار دان"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، تونس، 2005، ص184.

[18]– حسن أميلي: "القراصنة ومعتقداتهم بشمال إفريقيا في كتاب باربارية وقراصنتها"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع115، تونس، 2004، ص169.

[19]– ديكثودي صوريس: تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1989، ص 198.

[20]– عبد الله حمادي: "جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، **مجلة المصادر**، ع06، الجزائر، 2002، ص271.

[21]– سلفا توري بون: "وضع الجاليات الأوروبية بالمغرب"، **مجلة الأصالة**، مج10، ع25، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص139.

[22] وليام شالر:مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824م،تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1982 ، ص100.

[23]– للمزيد من التفاصيل عن وضع الأسرى الجزائريين في أوروبا أنظر:

Belhamissi (M), Lescaptifsalgériens et L'europe chrétienne 1518-1830, E.N.A.L, Alger, 1988, p113.

E- ISSN : 2571-9742

[24]– عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص270.

[25]– علي تابست: مذكرة سيدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب ،مجلة الدراسات التاريخية ،ع7 الجزائر 1993 ، ص168.

[26]- Belhamissi(M), marine…, T2, op.cit, p71.

[27]– محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص73.

*– انعقد هذا المؤتمر في النمسا في أواخر ديسمبر 1814 وأوائل يناير 1815، وقد حضر أعمال هذا المؤتمر حوالي 140 وفدا على رأسهم القوى الكبرى آنذاك، إنجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م.

[28]– عمر عبد العزيز عمر: جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص32.

[29]– أبو القاسم سعد الله": أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط3،ج1،دار الغرب الاسلامي ،بيروت لبنان 1990ا، ص301.

[30]– أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1970، ص 326.

[31]– صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993، ص 73.

[32]- Merouche (Lemnouer), Recherches sur L'Algérie à L'époque ottomane II la course Mythes et Réalité, ouvrage publie avec le soutien du centre national de livre, Edit, 2000, p320.

[33]– جلال يحي: المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 91.

[34]– أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص148.

[35]– أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص327.

[36]– نفسه، ص327.

[37]– حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة 1815–1830،ط1،دار الهدى ،عين مليلة ،الجزائر 2007 ، ص13.

[38]– محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال ،مجلة الاصالة ،ع12،الجزائر 1973 ، ص122.

[39]– عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 102.

E- ISSN : 2571-9742

[40]– أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص150.

[41]– خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.

[42]– عزيز سامح آلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ج2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص605.

[43]– نفسه

[44]- *Belhamissi (M), Marine…, op.cit, p71.*

[45]– عبد القادر فكاير: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، منشورات المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2007، ص 194.

°– تولى محمد خسرو وزارة الحرب العثمانية مرتين الأولى 1811–1817 والثانية من 1822–1826.

[46]– عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ،(الجزائر وتونس وليبيا)1818–1871،ط2،منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني ،زغوان ،تونس 1985، ص145.

[47]– حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص24.

[48]– وليام شالر: المصدر السابق، ص149.

[49]– حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص24.

[50]– لنمور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ،القرصنة الاساطير والواقع ،ج2،دار القصبة للنشر ،الجزائر 2009 ، ص481.

[51]– عبد الرحمن التنلالي: رحلة عبد الرحمان التنلالي التواتي ،مخطوط بدون رقم تصنيف ،خزانة سيدي عبدالله البلبالي ،توات ،ادرار ،الجزائر ، ص07.

[52]– ناصر الدين سعيدوني: "البحرية الجزائرية في العهد العثماني"، **مجلة التاريخ**، ع22، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986، ص29.

[53]– محمد السعيد الطويل: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795–1832، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001، ص 306.

°– نظر هذا المؤتمر في القضايا الأوروبية والمشاكل الناجمة عن تأثيرات الثورة الفرنسية، وقد حدد هذا المؤتمر تاريخ انتهاء الجلاء عن الأراضي الفرنسية يوم 30 نوفمبر 1818م، كما حدد مبلغ التعويضات المفروضة على فرنسا 265 مليون فرنك يسدد جزء منها 100 مليون في أجل قصير والثاني يتم تسديده على أقساط لمدة تسعة سنوات، كما أقر المؤتمر قبول فرنسا كعضو خامس بين مجموعة الدول الكبرى مستردة بذلك مكانتها الدولية وإلى جانب الشؤون الفرنسية عالج المؤتمر مسائل أخرى تتعلق بتكوين ما اشتهر عليه باسم الوئام الأوروبي الذي سيوجه العلاقات الأوروبية إلى غاية سنة 1830م، للمزيد أنظر: جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص327.

E- ISSN : 2571-9742
DM

[54]– حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص16.

[55]– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص77.

[56]– محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث.من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي ،ط2،مكتبة دار الشرق ،بيروت ،لبنان ،.1979،ص145.

[57]– وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 323–324.